مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9567

الخميس، 7 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف الشهر المقبل مرور عام على اندلاع القتال الوحشي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. لقد ألحق النزاع أضرارا مدمرة بشعب السودان، وعرض للخطر وحدة البلد. وهناك خطر جدي الآن من أن النزاع قد يشعل فتيل عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي بأبعاد مأساوية، من منطقة الساحل إلى القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، فإن القتال مستعر. ونشهد تجدد الهجمات في ولاية الخرطوم وولاية الجزيرة وأماكن أخرى. وقد أجبرتنا إراقة الدماء مؤخرا على تعليق العمليات من مركز حيوي للعمل الإنساني في ود مدني، وهناك مخاوف متزايدة من توسع الأعمال العدائية إلى الشرق. وفي الوقت نفسه، يساورنا قلق عميق إزاء الدعوات إلى تسليح المدنيين وأنشطة التعبئة الشعبية في مختلف الولايات. وتَنظم الجماعات المسلحة إلى المعارك في دارفور وجنوب كردفان.

كل هذه التطورات الخطيرة تصب الزيت على النار، لتزيد من تشرذم البلد على نحو أكثر خطورة، وتعمق التوترات داخل القبائل وفيما بينها، وتسبب المزيد من العنف العرقي. لقد حان الوقت لإسكات البنادق وتعزيز المناشدات من أجل تحقيق السلام. وفي غضون أيام فقط، سيبدأ شهر رمضان المبارك. ولذلك، فإنني أوجه اليوم نداء من على هذا المنبر، داعيا جميع الأطراف في السودان إلى احترام قيم شهر رمضان باحترام وقف الأعمال العدائية خلاله. ويجب أن يؤدي وقف الأعمال العدائية هذا إلى إسكات البنادق بشكل نهائي في جميع أنحاء البلد ورسم مسار ثابت نحو السلام الدائم للشعب السوداني. يجب أن تسود قيم رمضان. حان الوقت الآن لإلقاء الأسلحة.

لقد اشتدت الأزمة الإنسانية في السودان على نحو كبير، إذ يحتاج نصف السكان بالكامل – حوالي 25 مليون شخص – إلى المساعدة المنقذة للحياة. وقتل أكثر من 14 000 شخصا، رغم أنه من المرجح أن يكون هذا العدد أعلى من ذلك بكثير. ويشهد السودان الآن أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، حيث يبحث 6.3 مليون شخص عن الأمان داخل البلد منذ بداية النزاع. وفر 1.7 مليون شخص آخر إلى البلدان المجاورة.

ودمر النزاع البنية التحتية المدنية وأدى إلى توقف الخدمات الأساسية. وأكثر من 70 في المائة من المرافق الصحية في المناطق المتضررة من النزاع لا تعمل. وملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس. وشبكات المياه والصرف الصحي آخذة في الانهيار. والأمراض تتفشى.

والجوع يطارد السودان. ويعاني نحو 18 مليون شخص من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وهذا هو أعلى رقم يُسجل على الإطلاق خلال موسم الحصاد، ومع ذلك من المتوقع أن ترتفع الأرقام في الأشهر المقبلة. إننا نتلقى بالفعل تقارير عن أطفال يموتون بسبب سوء التغذية. وتبذل الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني كل ما في وسعهم لوقف هذه المعاناة.

لكننا نواجه تحديات كبيرة ونحن نحاول الوصول إلى ملايين الأشخاص المحتاجين. ونرحب بالقرارات التي اتخذتها السلطات السودانية مؤخرا لتيسير وصول المساعدات عبر خطوط التماس من شرق السودان واستخدام ثلاثة مطارات للرحلات الجوية الإنسانية، فضلا عن السماح باستخدام المعابر الحدودية إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطات السودانية، بما في ذلك معبر حدودي من تشاد، الأمر الذي نحث على استمراره إلى ما يتجاوز حركة الشحنات المجهزة مسبقا. ومن الأهمية بمكان معالجة أزمة انعدام الأمن الغذائي المزمنة

في أجزاء من دارفور وغيرها من المناطق التي يصعب الوصول إليها. إن عددا كبيرا جدا من الأرواح عرضة للخطر، والوقت عامل جوهري.

وفقا لإعلان جدة، يجب على السلطات السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري إلى جميع الفئات السكانية الضعيفة بغض النظر عن مكان وجودهم والجهة المسيطرة على المنطقة. ويجب استخدام جميع الطرق، بما في ذلك الممرات البرية والجوية، لزيادة استجابة المعونة إلى أقصى حد وإنقاذ الأرواح. ويجب أن تظل جميع الطرق مفتوحة للسماح بتدفق مطرد ومستدام للمساعدة وألا تخضع لقيود أو عوائق مرهقة وغير معقولة.

ونشجّع السلطات السودانية على ضمان التنفيذ السريع لتلك التدابير ومواصلة الجهود لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عبر خطوط النزاع. تشكل الإجراءات الأخيرة للتعجيل بمنح التأشيرات لموظفي المساعدة الإنسانية خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. كما أحثّ المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2024، والتي لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل.

لا تزال حالة حقوق الإنسان تخرج عن نطاق السيطرة في جميع أنحاء السودان. وتتزايد المخاوف المتعلقة بالحماية كل ساعة. وقد أدت الهجمات العشوائية التي شنتها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى مقتل أو إصابة عدد كبير من المدنيين، ونرى عمليات نهب مستمرة وواسعة النطاق واعتقالات تعسفية واختفاءً قسرياً وتعذيباً وتجنيداً للأطفال واحتجازهم، إلى جانب تقلص الحيز المدني. ونتلقى أيضاً تقارير مقلقة عن العنف الجنسي المنهجي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، فضلاً عن الاختطاف والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. وأدعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، كما التزمت بذلك.

ونرحّب بالجهود الإقليمية والدولية لحل النزاع، بما في ذلك من خلال جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويشكّل منبر جدة منتدى حاسماً وواعداً للحوار، ولا تزال المشاركة الأفريقية أمراً لا غنى عنه. وأنوّه برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، الذي عين فريقاً رفيع المستوى لقيادة جهود الاتحاد الأفريقي لدعم التوصل إلى حل للنزاع في السودان.

يجب أن نواصل العمل لتمكين المدنيين، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة والشباب وغيرهم ممن يحشدون من أجل السلام، وجميعهم مهمون لعملية سياسية شاملة تمكّن من استئناف التحول الديمقراطي في السودان.

وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتكثيف مشاركتها مع شركائنا المتعددي الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء الرئيسية، لاتخاذ إجراءات عاجلة نحو وقف دائم للأعمال العدائية ووساطة دولية شاملة ومتماسكة ومتكاملة وفعالة. يجب أن تجتذب تلك الجهود دول المنطقة ذات النفوذ الملموس على الأطراف المتحاربة لإنهاء القتال.

التقى مبعوثي الشخصي، السيد رمطان لعمامرة، بقادة قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، وجال في القرن الأفريقي والخليج طولاً وعرضاً، وزار العديد من العواصم لإجراء مناقشات بشأن سبل المضي قدماً. وإنني أعوّل عليه لمواصلة قيادة الجهود السياسية للأمم المتحدة وتعزيز تنسيق مبادرات الوساطة الدولية. وأدعو المجلس إلى إبداء دعمه القوي والواضح لذلك الجهد الحاسم.

(تكلم بالفرنسية)

وفي أعقاب الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في الأسبوع الماضي، بدأت فترة التصفية التقنية. وأعرب عن بالغ امتناني لجميع موظفي البعثة الوطنيين والدوليين على تفانيهم وخدمتهم المتميزة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأشكر أيضاً جميع الشركاء الذين أسهموا في تنفيذ ولاية البعثة. وبينما خفّضت تلك البعثة وجودها، يجب علينا تكثيف عملنا الجماعي من أجل السلام. ويمكن لوقف الأعمال العدائية

خلال شهر رمضان أن يساعد على وقف المعاناة وفتح الطريق أمام السلام المستدام. دعونا لا ندّخر جهداً لدعم شعب السودان في تطلعاته المشروعة إلى مستقبل سلمي وآمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته المفصّلة والرصينة التي تضمنت توصيات هامة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الرصينة.

تتحمل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع المسؤولية عن الوضع المروّع في السودان. ولا يزال القصف والهجمات من كلا الجانبين على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان وفي جميع أنحاء المنطقة الغربية من السودان يوقع قتلى في صفوف المدنيين ويروعهم.

وحالة الأطفال لا تطاق بشكل خاص. فقد نزح منهم أربعة ملايين. وسيعاني أكثر من 700 000 من أشد أشكال سوء التغذية فتكاً هذا العام. لقد غاب الأطفال السودانيون عن عام دراسي ويواجهون الخوف من عدم معرفة موعد حصولهم على وجبتهم التالية.

ولا يمكن الدفاع عن سحب القوات المسلحة السودانية الإذن بإيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود من أدري في تشاد. وندعو السلطات السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها بتسهيل الطرق العابرة للخطوط وغيرها من الطرق العابرة للحدود لإيصال المساعدة المنقذة للحياة للشعب السوداني. إنهم بحاجة إلى إزالة الروتين والعرقلة المتعمدة التي حالت دون تقديم مساعدة ذات مغزى عبر الخطوط في الأشهر الأخيرة.

وأود أن أقول لشعب السودان، الذي ظل لمدة عام تقريباً يشهد سقوط بلده في ما يشبه الانهيار، إنهم لم يصبحوا طي النسيان. تستدعي الحالة في السودان استجابة قوية من المجلس واهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي. لذلك، فيما نقترب من شهر رمضان المبارك، نردد دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار ونحثّ جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس دون عوائق.

ونشجع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ودول المنطقة، فضلاً عن المبعوث الشخصي للأمين العام، على إعطاء الأولوية لتنسيق جهودهم لإنهاء النزاع ورفض محاولات الأطراف المتحاربة لتأليب مسارات الوساطة المختلفة ضد بعضها بعضاً.

لا ينبغي أن يُترك الأمر للقيادة العسكرية لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لتحديد المستقبل السياسي للسودان. وندعوهما إلى إفساح المجال أمام حكومة انتقالية مدنية تحترم حقوق الإنسان الأساسية للشعب السوداني احتراماً كاملاً.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الرصينة.

بعد ما يقرب من عام من النزاع، أصبح السودان موطناً لأكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، حيث نزح 7,6 مليون شخص – بما في ذلك 3,5 مليون طفل. وفي عام 2024، يحتاج عدد هائل يبلغ 24,8 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية. إن السودان يقف على شفا أزمة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي – وهي كارثة يزيد من تفاقمها انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والحصبة. ونحثّ كلاً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وقف الأعمال العدائية والتوقف عن استخدام التجويع كسلاح حرب.

وفي ذلك الصدد، ترحّب مالطة بالتغييرات الأخيرة في طرائق إيصال المعونة التي أعلنتها السلطات السودانية. ولكننا نرحّب أيضاً بالحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي ستعزز بها تلك التغييرات الزيادة السريعة في المساعدة الإنسانية لمناطق دارفور التي هي في أمس الحاجة إليها. ونحن نتابع تلك التطورات عن كثب.

ونشيد بفرنسا لاستضافتها المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات الإنسانية للسودان إلى جانب الاتحاد الأوروبي وألمانيا. ويؤكد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 117 مليون يورو لتشاد والسودان على الحاجة الملحة لمعالجة الآثار الإنسانية للنزاع. يمثّل المؤتمر فرصة لحشد التمويل من أجل استجابة إنسانية سريعة وواسعة النطاق، وللتمسك بالقانون الدولي الإنساني، والعمل على ضمان أن تخلق الدبلوماسية الإنسانية مجالاً لوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وفي خضم العنف الوحشي، تصعّد الفصائل المتحاربة هجماتها المستهدفة على مرافق الرعاية الصحية وترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ولن يؤدي استمرار الأعمال العدائية إلا إلى مزيد من الدمار. يعاني السكان السودانيون من ظروف غير إنسانية، ويضطرون إلى الانحياز إلى أحد الجانبين من أجل البقاء مع تصاعد العنف العرقي. ونردد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف الجنسي وغيرها من الفظائع المتصلة بالنزاع.

ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون معاناة شديدة، سواء داخل منازلهم أو في الأماكن العامة.

إننا نواصل دعم المبادرات الإقليمية والدبلوماسية الجارية، بما في ذلك محادثات جدة التي تهدف إلى وقف التصعيد وجلب الفصائل المتحاربة إلى طاولة التفاوض. بيد أننا نحذّر من كثرة المبادرات لأن ذلك قد يؤخر التسوية الفعالة للنزاع. والتنسيق أمر بالغ الأهمية، ويجب على القادة الوفاء بتعهداتهم على طاولة التفاوض.

وتعتقد مالطة أنه يجب على المجلس أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وتهيئة الظروف لتقديم الإغاثة الإنسانية دون عائق لمن هم في أمس الحاجة إليها. وندعم ونردد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار قبل حلول شهر رمضان. وندعو إلى إشراك ممثلي المجتمع المدني في جميع الجهود الدبلوماسية اعترافا بدورهم المحوري في تلبية الاحتياجات المدنية في خضم النزاع.

وتدين مالطة أيضا تدفق الأسلحة إلى السودان. وتنتهك هذه الأعمال حظر الأسلحة، وندعو الجهات الفاعلة الخارجية إلى الكف عن تأجيج العنف من خلال توريد الأسلحة.

ونشيد أيضا بجهود الأمين العام للتعامل مع إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في هذه الحالة العصيبة. ونؤيد آلية التنسيق التي تقودها نائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية لتيسير العملية الانتقالية. إن منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والشباب، هي أولوياتنا المشتركة خلال هذه المرحلة الانتقالية. ونشيد بالمساعي الدبلوماسية للمبعوث الشخصي لعمامرة وبنقل بعثة الأمم المتحدة للخبرات والاتصالات. ويوفر شرط تقديم تقرير كل 90 يوما رؤى قيمة ويُبيّن أنه يجب على المجلس أن يواصل رصد الحالة في السودان عن كثب.

في الختام، نعرب عن تضامننا مع الشعب السوداني الذي يعاني ويلات هذه الحرب. ويجب أن ترمي جميع الجهود إلى تحقيق غاية واحدة فقط: الإنهاء الفوري لهذا النزاع المروع.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلَّم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن غيانا وموزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر، (مجموعة 3+1).

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الشاملة التي سمعنا من خلالها مرة أخرى عن الحالة المثيرة للقلق في السودان. ونود أيضاً أن نُرحِّب بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

انقضى عام تقريبا منذ بداية الأزمة في السودان ولم ير الشعب السوداني بعد أي بادرة على التوصل إلى حل سلمي، على الرغم من كل الجهود المبذولة لإقناع الأطراف بالدخول في حوار. ولا يزال المدنيون يدفعون الثمن الباهظ للمواجهة المسلحة وجميع أشكال الانتهاكات، ولم تؤت جهود السلام الدولية والإقليمية بعد ثمارها.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ونحن نتكلم الآن، فإننا نواجه أكبر أزمة نزوح في العالم، مع وجود خطر كبير لانعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يهدد ملايين السودانيين، لا سيما في دارفور. وفي مواجهة هذه الحالة المتدهورة، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء عاجل إلى جميع الأطراف السودانية الفاعلة لإعلان وقف فوري لإطلاق النار

لتخفيف معاناة الرجال والنساء والأطفال السودانيين الأبرياء. وننضم إلى الأمين العام في دعوة الأطراف السودانية إلى تنحية خلافاتها جانبا والنظر في فرصة شهر رمضان المبارك – شهر السلام – للسير على طريق السلام وضبط النفس من أجل السلام الدائم في السودان.

وثمة حاجة أيضا إلى مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق لتيسير تدفق المساعدة الإنسانية الدولية لتصل إلى السكان السودانيين المتضررين من خلال التعاون الوثيق بين الحكومة السودانية والوكالات الإنسانية المنتشرة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان قرار السلطات السودانية تيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر عدة نقاط عبور حدودية، مثل معبر الطينة من تشاد إلى دارفور، وتيسير استخدام الرحلات الجوية الإنسانية لمطارات الفاشر وكادقلي والأبيض. ونشجع على زيادة التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات السودانية.

ونرحب أيضا بالإعلان عن جولة جديدة من المحادثات، في إطار عملية جدة، وندعو الأطراف السودانية إلى المشاركة بحسن نية خلال المحادثات. ونود أن نشيد بميسِّري العملية، أي المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تمثل أيضا الاتحاد الأفريقي، على جهودهم المتواصلة. إن عقد مؤتمر إنساني دولي في باريس في نيسان/أبريل المقبل هو أيضاً مبادرة جديرة بالثناء يُتوقَّع أن تتيح فرصة للحصول على تعهدات واضحة من الأطراف الفاعلة السودانية والمجتمع الدولي بتحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية لإنهاء هذه الأزمة المأساوية، فقد شهدنا مبادرات وعمليات متعددة منذ بدايتها، لكننا لم نشهد تنسيقا كافيا بين المسارات الدبلوماسية المختلفة. ومن المهم في هذه المرحلة إعطاء الأولوية لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية، مع تقييم جميع الأطر القائمة واعتماد نهج مختلف في مسعانا المشترك لإنهاء هذه الأزمة. ويجب أن يستند هذا النهج إلى إشراك الجميع وإمساك السودانيين بزمام العملية والإعداد الكافي. ومن هذا المنطلق، نعتقد، أن المناقشات بشأن الجوانب الإنسانية ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع الجهود السياسية الرامية إلى بلورة حل شامل.

ومن المهم بنفس القدر إبراز دور المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في حل الأزمة السودانية. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء فريق رفيع المستوى تابع للاتحاد الأفريقي معني بالسودان، لأننا نعتقد أنه سيجلب قيمة مضافة واضحة ودعما لعملية السلام. وجهودنا المشتركة ضرورية لتجنب المزيد من عواقب الأزمة السودانية على المنطقة التي تشعر بها بشدة بالفعل. وتعاني البلدان المجاورة، لا سيما جنوب السودان، بالفعل الآثار الوخيمة للتحديات الإنسانية، حيث عبر أكثر من نصف مليون من اللاجئين والعائدين الحدود حتى شباط/فبراير هربا من النزاع في السودان. وبينما نتبادل الآراء بشأن كيفية الإسهام في حل الأزمة في السودان، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بدور الجهات الفاعلة الخارجية في تأجيج الأزمة في السودان بدلا من المساعدة في دفع جهود إحلال السلام قدما. ولنكن واضحين في أنه يجب إدانة التدخل الخارجي علنا وبحزم.

في الختام، ندعو إخواننا وأخواتنا السودانيين إلى وضع مصلحة بلدهم ووحدته فوق كل اعتبار. ونشجعهم على ترجمة الالتزام الذي أعربوا عنه في عدة مناسبات إلى عمل ملموس على أرض الواقع. فلا بد أن يسود السلام في السودان.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم غيانا وسويسرا بصفتنا منسقين غير رسميين بشأن النزاع والجوع، استجابة لتزايد التحذيرات بشأن حدوث مجاعة في السودان والنداءات المتكررة لاتخاذ إجراءات عاجلة. لقد ارتفعت معدلات سوء التغذية الحاد والجوع منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023. والأرقام الأخيرة مروعة، فهناك 18 مليون سوداني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، من بينهم 5 ملايين شخص معرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية. وذلك أسوأ مستوى للجوع يُسجل على الإطلاق خلال موسم الحصاد في السودان. والنزاع هو العامل المحرك للجوع. فالكثيرون من المعرضين لخطر المجاعة إما محاصرون في

المناطق التي يدور فيها القتال أو نازحون في جنوب السودان أو فارون أُجبروا على عبور الحدود، لا سيما إلى تشاد وجنوب السودان، مما يفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في كلا البلدين. ويعاني ما مجموعه 3,8 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد في السودان، ومن المرجح أن يموت عشرات الآلاف إذا لم يُتخذ أي إجراء. وتشير التقارير بالفعل إلى أنه في مخيم زمزم وحده في شمال دارفور، يموت طفل كل ساعتين جراء سوء التغذية.

ويخلص أحدث تقرير صادر عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن انعدام الأمن الغذائي الحاد قد يكون أكثر حدة وجسامة مما تشير إليه التوقعات الحالية، بسبب احتدام النزاع واتساع نطاقه. لقد امتد النزاع منذ كانون الأول/ديسمبر 2023، كما أبرزت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى سلة الخبز في البلد، معرضا الحصاد للخطر ومدمرا النظم الغذائية الحيوية والبنية التحتية الزراعية. وتشير السيناريوهات المحتملة إلى أن شدة الجوع واتساع نطاقه في موسم العجاف القادم سيكونان مدمرين. وقد يعاني 7 ملايين شخص، وهو رقم صادم، من المجاعة بحلول حزيران/يونيه، ويُتوقع حدوث مجاعة جماعية.

إن الحالة في السودان ليست أقل من أن تُوصف بالكارثية. وتتلاشى بسرعة الفرصة المتاحة للحد بشكل كبير من تأثير أزمة الجوع التي يُحتمل أن تكون الأكبر منذ عقود. وأصبحت الحالة أكثر إثارة للقلق في الشهر الماضي عندما سحبت السلطات السودانية الإذن الذي كانت منحته للقيام بعمليات تقديم المساعدات عبر الحدود من تشاد إلى السودان. ونرحب بالحوار الحالي بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات السودانية لمعالجة تلك المسألة وكفالة إمكانية الوصول إلى المحتاجين عبر الحدود وخطوط النزاع. وفي الوقت الراهن، تشكّل المساعدات الإنسانية العابرة للحدود السبيل الرئيسي لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى منطقة دارفور، وهي واحدة من أكثر المناطق تضررا ويُقدر بالفعل أن الأزمة فيها بلغت المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

وغالبا ما يتعذر الوصول إلى بؤر النزاع الساخنة مثل الخرطوم ودارفور وكردفان، والآن ولاية الجزيرة، جراء القتال المحتدم وانعدام الأمن والقيود المفروضة والتهديدات وحواجز الطرق والعقبات البيروقراطية. ويجب أن تتيح كافة الأطراف وتيسر وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء السودان بغية تمكين التدخلات المنقذة للحياة. ويجب أن يشمل ذلك إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. ويجب إزالة العقبات البيروقراطية والإدارية التي تعترض الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويجب أن نكفل حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، بما في ذلك المواد الغذائية والمحاصيل والماشية والأصول الزراعية ومرافق مياه الشرب وأعمال الري، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني.

لقد أظهر المجلس، من خلال اتخاذه القرار 2417 (2018) قبل ما يقرب من ست سنوات، تصميمه على معالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، بما في ذلك المجاعة، كما أكد أهمية احترام كافة الأطراف للقانون الدولي الإنساني. ويدين القرار 2417 (2018) بوضوح المنع غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من الأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، فضلا عن استخدام تجويع المدنيين أسلوبا من أساليب الحرب. ولا يمكننا التزام الصمت حيال هذه الكارثة الإنسانية الخطيرة. ولا بد من بذل المزيد من الجهود. وتدعو غيانا وسويسرا، بوصفهما منسقين غير رسميين بشأن النزاع والجوع، أعضاء المجلس إلى إيلاء اهتمامهم الكامل للحالة الكارثية في السودان. وندعو الأطراف المتحاربة إلى وقف القتال بشكل عاجل والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة والواقعية اليوم. وأرحب بمشاركة ممثل جمهورية السودان في هذه الجلسة.

إن الحالة الأمنية والإنسانية في السودان مزرية للغاية كما أبرز الأمين العام في ملاحظاته. ويجب على مجلس الأمن أن يجدد اهتمامه

بالحالة ويضاعف جهوده لمعالجتها نظرا لمدى خطورتها وإلحاحها. وتشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء استمرار الطرفين المتحاربين في حربهما الشعواء من أجل السلطة والسيطرة. ونحث كلا الطرفين على التوصل فورا إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد السبيل للتوصل إلى حل تفاوضي. وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية قبل شهر رمضان. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بالكارثة الإنسانية والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، يشهد السودان أكبر أزمة نزوح في العالم ويعاني 1,7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد المصنَّف على أنه المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ. وسعيا للاستجابة لتلك الأزمة الإنسانية الكارثية، سيكون من الأهمية بمكان أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق. وبينما نشعر بالارتياح لأن السلطات السودانية تراجعت عن قرارها بمنع إيصال المساعدات عبر الحدود، فإننا نحث الطرفين المتحاربين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب إعلان جدة.

ونشعر بالجزع لأن الطرفين المتحاربين يواصلان ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد وثق التقرير النهائي (S/2024/65) لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان أمثلة واضحة للعنف المرتكب بدوافع عرقية في الجنينة، غرب دارفور. وفي ذلك الصدد، أبرزت اللجنة، التي ترأستها جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير، أن من يرتكبون انتهاكات القانون الدولي الإنساني قد يخضعون لتدابير جزاءات محددة الأهداف. ونلاحظ أيضا أنه عملا بالقرار 1593 (2005)، يحقق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها في دارفور خلال النزاع الحالي. ونرى أن تلك الجهود ستبعث برسالة لا لبس فيها مفادها أن مرتكبي تلك الجرائم سيُحاسبون.

ثانيا، فيما يتعلق بالتدخل الخارجي في النزاع، ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى استخدام نفوذها ومواردها للاضطلاع بدور بنَّاء في وضع حد للأعمال العدائية بدلا من تأجيجها. فنحن نشهد دخول طائفة واسعة من الأسلحة إلى دارفور في انتهاك صارخ لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتُستخدم تلك الأسلحة على نطاق واسع في النزاع وتتسبب في وقوع عدد لا يحصى من الضحايا في صفوف المدنيين. وينبغي للمجلس أن يكفل أن يتماشى نظام الجزاءات الحالي مع الحالة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، أكدت لجنة الجزاءات من جديد أن من ينتهكون حظر توريد الأسلحة قد يواجهون تدابير جزاءات محددة الأهداف.

ثالثا، فيما يتعلق بوضع نهج منسق لإنهاء النزاع، نشيد بجميع الشركاء الإقليميين والدوليين لجهودهم الدؤوبة للتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. ومع ذلك، لم تحقق بعد جهود الوساطة، بما في ذلك محادثات جدة، تقدما ملموسا لأسباب ناجمة جزئيا عن تضارب المصالح. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دور المبعوث الشخصي للأمين العام المعين حديثا وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى. وسيُظهر وجود منبر موحد الإرادة السياسية الجماعية ويثني الأطراف المتحاربة عن المفاضلة بين المحافل. ونود أن نسلط الضوء أيضا على أهمية مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع مراحل العملية السياسية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بدور الأمم المتحدة في السودان. وفي خضم الأزمة الإنسانية المدمرة والحرب المحتدمة، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى وجود قوي للأمم المتحدة في السودان. ونؤكد مجددا دعمنا لفريق الأمم المتحدة القطري المتبقي لمواصلة عمله الأساسي، بما في ذلك المساعدة الإنسانية. كما نشجع السلطات السودانية على مواصلة التعاون مع الفريق في عمله. ونشدد أيضا على ضرورة النظر في وجود الأمم المتحدة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

لقد احتدم النزاع في السودان مسببا سقوط العديد من الضحايا المدنيين وأزمة إنسانية خطيرة. وذلك أمر مؤسف. وينبغي أن يتكاتف

المجتمع الدولي من أجل السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للمسألة السودانية والتعجيل بإحلال السلام.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي. ففي الآونة الأخيرة، اندلع النزاع بصورة متكررة في أنحاء كثيرة من السودان وأدى إلى خسائر لا تحصى وآثار غير مباشرة متزايدة. وتتمثل أكثر المهام إلحاحا الآن في إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن. وتحيط الصين علما بالاتصالات بين طرفي النزاع. وندعو الأطراف المعنية إلى العمل معا لتهدئة الوضع، عاجلا وليس آجلا، وتهيئة الظروف اللازمة لمحادثات السلام. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بما أن النزاع في السودان تسبب في أزمة إنسانية خطيرة. وترحب الصين بالقرار الذي اتخذته حكومة السودان مؤخرا بفتح بعض المعابر الحدودية أمام الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لتيسير المساعدة الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة التقليدية، إلى مواصلة زيادة مساعداتها للبلد ومساعدة السودان وبلدان المنطقة بالإغاثة الإنسانية. وتؤيد الصين أن يضطلع المبعوث الشخصي، السيد لعمامرة، بدور أكبر في دفع محادثات السلام قدما وتخفيف حدة الحالة الإنسانية.

ثانيا، يجب أن ندعم جهود الوساطة في المنطقة. وترحب الصين بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والدول المجاورة بخصوص الأزمة السودانية. وقد أحاطت الصين علما بالزيارة التي قام بها مؤخرا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان إلى البلد وبالبيانات الإيجابية الصادرة عن السلطات السودانية. وتؤثر الحالة في السودان على السلام والاستقرار الإقليميين عموما. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الاتحاد الأفريقي والإيغاد والمنظمات الإقليمية الأخرى في الاضطلاع بدور رئيسي في هذه المسألة، مع احترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية وعدم فرض حلول من الخارج. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يعزز مجلس الأمن التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن السودان وأن يعمل بالتآزر مع الوسطاء في المنطقة. ويناقش المجلس حاليا مشروعي قرارين متعلقين بالسودان، أحدهما بشأن وقف إطلاق النار في شهر رمضان والآخر بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1591 (2005). وتعتقد الصين أن إجراءات المجلس ينبغي أن تهيئ الظروف المواتية للعمل الدبلوماسي وأن تتجنب التسبب في احتدام التوترات. والصين على استعداد للمشاركة بنشاط في تلك المناقشات.

ثالثا، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور بناء. وفي الآونة الأخيرة، أكملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان انسحابها على النحو المنصوص عليه في القرار 2715 (2023) وبدأت عملية التصفية. وكما يورد الأمين العام في تقريره (S/2024/204)، فإن انسحاب البعثة لا يعني نهاية التعاون بين الأمم المتحدة والسودان. وتأمل الصين أن تتمكن الأمم المتحدة والسودان من التواصل بصراحة لاستكشاف سبل التعاون القادر على تلبية الاحتياجات الفعلية للبلد. ومن المهم أيضا استخلاص الدروس من تجربة البعثة بغية تعزيز الثقة المتبادلة في التعاون المستقبلي مع السودان وتقديم دعم ملموس لينعم البلد بالسلام ويحقق التنمية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأنوه بحضور ممثل السودان في القاعة.

تأسف إكوادور للعواقب المدمرة التي خلفها النزاع في السودان على شعبه والمنطقة. ويستمر العنف المسلح والآثار الضارة الناجمة عن الحرب منذ عام تقريبا، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والمجاعة وتفكك النسيج الاجتماعي للبلد. وأدى انتشار الأعمال القتالية في مناطق جديدة إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية الهائلة. ويدين وفد بلدي الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية والقيود المفروضة على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة أن تضمن الأطراف حماية المدنيين

وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، نعترف بالجهود المبذولة لتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من تشاد وعن طريق المعابر الحدودية الأخرى والرحلات الجوية الإنسانية.

ويسلط وفد بلدي الضوء على عمل السيد لعمامرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وحل سياسي دائم من خلال الحوار. وتتطلب تلك الجهود الدعم من الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومبادرات مثل ضم ثلاث شخصيات بارزة ليكونوا أعضاء في فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان. والمشاركة الكاملة والمتساوية والهامة للمرأة السودانية والمجتمع المدني أمر أساسي لأي جهود ترمي إلى وقف التصعيد وإعادة بناء السلام في السودان.

ونشعر بالجزع إزاء التقارير المستمرة عن اغتصاب النساء والفتيات السودانيات واستغلالهن جنسيا واختطافهن وأسرهن. ويساورنا القلق أيضا إزاء نداءات أطراف النزاع المتزايدة الداعية إلى تسليح المدنيين والحملات الواسعة النطاق لتعبئة السكان. وكل ذلك يشير إلى مسار خطير قد يؤدي إلى مزيد من التشرذم في البلد وتعميق التوترات القبلية التي تزيد من تأجيج العنف العرقي. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية والجهود المبذولة لتحقيق المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. وندعو الدول إلى الامتناع عن نقل الأسلحة أو أي موارد حربية يمكن أن تستخدمها أطراف النزاع ضد السكان المدنيين وأن تهدد الاستقرار في المنطقة وتقوض قرارات مجلس الأمن. ونقدر العمل الدؤوب الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في السنوات الأخيرة. ونأمل ألا يترك انسحابها ثغرة في الأنشطة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري وندعو إلى منح الفريق القطري جميع الضمانات اللازمة لمواصلة عمله، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية.

أخيرا، وتمشيا مع دعوة الأمين العام، تأمل إكوادور أن تمهد بداية شهر رمضان الطريق لوقف الأعمال القتالية وأن نتمكن من إيجاد حل سلمي يسمح لنا بالتطلع إلى تنمية السودان وشعبه. ولا يمكن للسلام أن ينتظر أكثر من ذلك. لقد حان الوقت لتنشيط جهد دولي متكامل وشامل للجميع في السودان.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري الأمين العام على إحاطته الشاملة والواقعية. وأود أيضا أن أشكره على قيادته المستمرة فيما يتعلق بالنزاع في السودان وجميع النزاعات الأخرى.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناننا لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على خدمتهم المتفانية لشعب السودان.

وبعد مرور عام تقريبا على النزاع الدائر في السودان، لا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر. وتكلفة النزاع هائلة بالفعل. وكلما طال أمد الأعمال القتالية، ازدادت صعوبة التعافي والمصالحة.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، يجب على الطرفين إسكات أسلحتهما والالتزام بوقف إطلاق النار والعودة إلى عملية سياسية شاملة. وندعو إلى وقف الأعمال القتالية وإلقاء السلاح والالتزام الحقيقي بالتوصل إلى حل سلمي. ويجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية للحوار بدلا من النزاع.

ونؤيد بقوة نداء الأمين العام اليوم لوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان. ونوافق على أن الشهر الفضيل يمثل فرصة لإسكات الأسلحة مؤقتا على الأقل ولاستغلال الوقت للإسراع بالوساطة والعمليات السياسية.

ونشيد بالمساعي التي يبذلها أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون. ويتطلب الطابع الملح للنزاع ونطاقه تنسيق آليات الوساطة القائمة. ويجب إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. ويجب ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في أي مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار وإنهاء النزاع.

ونرحب بتعيين السيد لعمامرة، ونشيد بجهوده للمساعدة في بدء العملية السياسية. ونعرب عن تقديرنا لتواصله مع طرفي النزاع،

والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والزعماء الإقليميين والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين. ونعرب عن تأييدنا القوي لجهوده وعمله.

ثانيا، يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما كاملا. ومع قتل الآلاف من المدنيين، وتشريد الملايين، ونهب البنية التحتية الأساسية وتدميرها، ظهرت أزمة إنسانية كارثية، وهذا هو الأثر الأكثر واقعية ومأساوية لهذه الحرب. وكما سمعنا للتو من زميلينا من غيانا وسويسرا، بلغت الأزمة الإنسانية أبعادا مثيرة للقلق، حيث يواجه ما يقرب من نصف سكان البلد انعدام الأمن الغذائي وكارثة الجوع التي تلوح في الأفق.

ونذكر الطرفين بالالتزامات التي اتفقا على التعهد بها في إعلان جدة، وهي حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتقديمها وتنفيذ تدابير بناء الثقة. ومن الأهمية بمكان احترام ذلك الاتفاق وتنفيذه. ويجب ضمان وصول العمليات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. ونرحب بالخطوة التي تشتد الحاجة إليها من جانب السلطات السودانية لإعادة الإذن جزئيا بإيصال المعونة عبر الحدود من خلال عدة معابر حدودية ورحلات جوية إنسانية إضافية لتقديم المساعدات.

ونعرب عن تقديرنا العميق لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الذين يواصلون أداء عمل بالغ الأهمية. وندين الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي واستهداف منشآتهم. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني واحترام تدابير الحماية للعاملين في الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي المستمدة من القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أعرض استنتاجا عاما بشأن تلك النقطة. نشعر بالجزع إزاء العنف المتزايد وغير المأذون به ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي، والهجمات على البنية التحتية المدنية، والهجمات على العاملين في الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع النزاعات، وخاصة في السودان وغزة. وهذا اتجاه خطير. ولذلك، نحث مجلس الأمن على توجيه نداء واضح وقوي ضد تقويض احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، اللذين مضى على وجودهما 75 عاما.

ثالثا، ندين بأشد العبارات جميع أعمال العنف ضد المدنيين. ونشعر بالفزع إزاء استخدام العنف الجنسي والجنساني كأسلوب من أساليب الحرب. إن التقارير التي توثق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع والروايات عن الآلاف من القتلى وملايين النازحين تبعث على القلق الشديد. وندين بشدة تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ومما يثير الجزع بشكل خاص الهجمات الموجهة عرقيا في دارفور والعنف الجنسي الواسع النطاق هناك. ويجب التحقيق في الانتهاكات، وضمان المساءلة. ونكرر التأكيد على مسؤولية جميع أطراف النزاع عن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، بما في ذلك عن طريق إصدار أوامر قيادية واضحة تحظر العنف الجنسي.

ونعرب عن تقديرنا للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان المجاورة، التي أبدت تضامنا ملحوظا في الترحيب باللاجئين من السودان وتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

ولا بد من إنهاء إراقة الدماء في السودان. ولا تزال سلوفينيا ثابتة في التزامها بتقديم الدعم لتخفيف معاناة الشعب السوداني. وتأمل سلوفينيا أن يجلب شهر رمضان المبارك معه بداية سلام دائم للسودان. ولذلك، نناشد جميع أطراف النزاع أن تحترم القيمة الأساسية للحياة البشرية. ويجب إعطاء الأولوية لرفاهية وسلامة جميع السودانيين، من شوارع الخرطوم إلى القرى النائية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقييمه للحالة الراهنة في السودان، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجمهورية السودان في هذه الجلسة.

لقد قرأنا بعناية التقرير عن الحالة في البلد وانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

وقد خُصص الجزء الأكبر من التقرير للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ولم تخصص سوى صفحتين لإغلاق البعثة. وبدلا من ذلك، هناك تقييمات سياسية وقائمة بالفظائع التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة في السودان. ويُطلب باستمرار من السودانيين شيء ما أو يُلامون على شيء ما فحسب. ونحن مقتنعون بأن ما يحتاجون إليه، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، ليس النقد بل المشورة الجيدة والتوصيات المفيدة. وهذا التوجه سيجسد موقف المجلس الرامي إلى التعاون البناء مع السودان.

وينبغي أن يظل مجلس الأمن وأعضاؤه متسامين بأنفسهم عن أطراف النزاع. وهذه السياسة قد تساعد على استعادة ثقة السودانيين في منظومة الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن تلك الثقة فُقدت نتيجة للخطوات غير المتسقة التي اتخذتها القيادة السابقة لبعثة الأمم المتحدة التي لم تعد موجودة الآن. والآن نرى أن بعض أعضاء مجلس الأمن يسعون إلى تحقيق أهدافهم الخاصة، مستخدمين في جملة أمور كيانات الأمم المتحدة لتحقيق ذلك.

ومن المهم إيجاد سبل لحل المرحلة الحادة من النزاع بصورة مرضية للسودانيين أنفسهم. وبطبيعة الحال، يجب أن يظل إنهاء المواجهة المسلحة ومعاناة المدنيين من الأولويات. وينبغي أن يكون ذلك محور جهود الوساطة الدولية والإقليمية. ونلاحظ الإمكانات الكبيرة لمنصة التفاوض في جدة، حيث وقع السودانيون في 11 آذار/مارس 2023 إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان. ونرحب بالجهود الرامية إلى إحياء تلك الصيغة، أولا وقبل كل شيء على المسار الإنساني. ونحن مقتنعون بأن العمل الملتزم وغير المتحيز الذي يقوم به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية.

ونتفهم قلق الوفود والأمانة العامة إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في السودان. ويذكر المجلس أننا تلقينا بالفعل في 27 شباط/فبراير إشارات واقعية تشير إلى أن الحالة كانت على وشك أن تكون كارثية، بسبب قرار السلطات السودانية بتعليق إيصال الإمدادات الإنسانية على الحدود بين السودان وتشاد. واسمحوا لي أن أشير إلى أن ذلك لم يتطابق دائما مع تقييماتنا من الميدان. وعلاوة على ذلك، قررت السلطات السودانية في 5 آذار/مارس السماح بمرور الإمدادات الإنسانية عبر نقاط على حدودها مع تشاد وجنوب السودان ومصر، وكذلك جوا إلى عدد من المطارات. ونعتقد أن ذلك يهدئ الشواغل التي أعرب عنها في وقت سابق. وكما قالت، عن حق، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في السودان، السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي،

> ”هذه خطوة جديرة بالترحيب من شأنها أن تسهل إلى حد كبير جهود الأمم المتحدة والشركاء للوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة، وتتوافق مع إعلان جدة، الذي يدعو إلى ممرات إنسانية آمنة ومستدامة تضمنها أطراف النزاع“.

ونحن مقتنعون بأنه سيكون من قصر النظر خفض مستوى التعاون الإنساني مع السلطات الحالية. فهي تتحمل، في نهاية المطاف، المسؤولية الكاملة عن تصحيح الحالة الإنسانية الراهنة والمساعدة في توزيع الإمدادات وتحقيق المساءلة. ومن شأن رفض ذلك أن يزيد من سوء الحالة المتردية بالفعل للسودانيين. وكما أظهرت الممارسة المتبعة في الأشهر الأخيرة، فإن إيصال الإمدادات من تشاد لن يحل جميع المشاكل؛ ومن الضروري زيادة إيصال المساعدات من خلال مختلف النقاط الخاضعة لسيطرة السلطات المركزية.

ونعتقد أنه يمكننا البناء على الموقف الذي أبدته السلطات السودانية تجاه التوصل إلى حل إيجابي وبناء للمشاكل الناشئة بغية التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم بالقدر نفسه أن يقدم الطرف المعني الآخر تنازلات بدوره وأن يسترشد لا بتطلعاته الخاصة بل بالمصالح الوطنية للسودان.

ويمكن للمبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، أن يؤدي دورا حاسما في توحيد جهود الوساطة وتوجيهها، ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة له. وقد عقد بالفعل اجتماعات أولية مع

مختلف الأطراف السودانية. ومن المشجع أنه سيتشاور معنا في إطار جلسة مغلقة. فسيتيح له ذلك التركيز على الدبلوماسية الهادئة، وهي أمر ضروري جدا في الظروف الراهنة وعدم تكرار أخطاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي أُجبرت على مغادرة السودان.

وفي ظل الظروف الراهنة، نرحب أيضا ببعض الخطوات الاستباقية التي تتخذها المنظمات الإقليمية لمساعدة السودان. وأشير، في المقام الأول، إلى الاتحاد الأفريقي والإيغاد. وينبغي أن تستند هذه الخطوات إلى احترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية وحرمة مؤسسات الدولة. ولكننا مقتنعون بأنه يجب على السودانيين أنفسهم أن يجدوا سبلا لحل مشاكل بلدهم. إذا طالع المرء وسائل الإعلام الغربية، فسيعتقد أن السياسيين السودانيين مجموعة صغيرة جدا من الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدهم. لكن الحال ليس كذلك. فالخريطة السياسية للسودان متنوعة للغاية ونشطة وتحظى بدعم من السكان. ويمكن لتوحيدها على أساس الدولة الوطنية أن يمهد الطريق نحو وحدة السودان واستقراره.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأود أن أشدد على خمس نقاط.

أولا تدين فرنسا جميع أعمال العنف التي تُرتكب في السودان، بغض النظر عن مرتكبيها. وقد أدان تقرير أصدره مؤخرا المفوض السامي لحقوق الإنسان وأحدث تقرير للأمين العام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في دارفور والخرطوم وكردفان. كما تناول تقرير فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1591 (2005) والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الانتهاكات المرتكبة في دارفور. ويجب محاسبة كل المسؤولين عن تلك الجرائم.

ثانيا، يجب أن تكف الجهات الفاعلة الخارجية عن تأجيج النزاع. وعلى وجه الخصوص، تدعو فرنسا إلى احترام حظر الأسلحة المفروض على دارفور. ويشكل انتهاك تلك التدابير سببا لإدراج الفاعلين في قائمة الأفراد الخاضعين لجزاءات بموجب القرار 1591 (2005). ويجب أن نشير أيضا إلى أن النزاع الحالي يمتد من دارفور إلى جميع أنحاء البلد. وحري بنا أن نستخلص النتائج.

ثالثا، لا يوجد حل عسكري. إن النزاع مستمر منذ أكثر من عام وقد تسبب في كارثة إنسانية في السودان. وهو يهدد وحدة البلد واستقرار المنطقة، ويحد في الوقت نفسه من احتمالات التوصل إلى حل سياسي. ولن يكون من الممكن التوصل إلى تسوية إلا بوقف الأعمال العدائية واستئناف المحادثات.

ونؤيد مبادرة الأمين العام لوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان ونأمل أن يؤيد مجلس الأمن بسرعة مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة دعما لذلك الاقتراح.

ونشجع طرفي النزاع على الاتفاق، من دون تأخير، على طرائق استئناف الحوار واستبعاد منطق الشروط المسبقة واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الذين يتسببون في احتدام التوترات من الجانبين.

رابعا، يجب تنسيق مبادرات السلام على نحو أفضل. وقبل 20 عاما، وضعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كامل ثقليهما في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق نشر بعثات لحماية المدنيين. ويجب أن نتصدى لتحديات الأزمة الراهنة بإضفاء الطابع الرسمي على إطار فريد لتيسير تسوية النزاع، بالتعاون مع الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود المبعوث الشخصي للأمين العام، رمطان لعمامرة، الذي أود أن أشيد به.

خامسا، يجب أن نستجيب على نحو عاجل لحالة الطوارئ الإنسانية. وستنظم فرنسا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا، مؤتمرا إنسانيا من أجل السودان والبلدان المجاورة في باريس في 15 نيسان/أبريل. وقد حشد الاتحاد الأوروبي 500 مليون يورو في عام 2023 للاستجابة لهذه الأزمة، أي ما يمثل ثلث الاستجابة الدولية. وساهمت فرنسا بمبلغ 55 مليون يورو كمساعدات إنسانية للسودان والبلدان المجاورة. ويجب على الأطراف ضمان وصول المساعدات

الإنسانية إلى جميع السكان، بما في ذلك عبر الحدود وعبر الجبهات. ومن الآن وحتى 15 نيسان/أبريل وما بعد ذلك، سنولي اهتماما خاصا للوفاء بالالتزامات التي قطعها الطرفان في جدة وللتقدم الذي يمكن إحرازه بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونرحب بالالتزامات الأولية التي تعهدت بها السلطات السودانية لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، على غرار زملائي، أن أشكر الأمين العام على إحاطته وجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي هي في طور الانسحاب. وأرحب أيضا بحضور المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، وأشيد بجهوده.

بعد عام تقريبا من بدء النزاع، يشهد السودان قدرا هائلا من الخسائر والدمار والمعاناة والصدمات لدرجة أنه بات مهددا في صميم وجوده. ومع استمرار احتدام القتال من دون أي علامة على وقف التصعيد، تُكتم صرخات الشعب السوداني في خضم نزاع يبدو أنه تلاشى في "غياهب النسيان على المستوى العالمي"، على حد تعبير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ونظرا للحاجة الملحة إلى العمل، أود أن أعيد تأكيد ثلاث أولويات.

أولا، يجب أن نحمي المدنيين. إننا نتلقى كل يوم تقارير عن انتهاكات يعجز عنها الوصف للقانون الدولي الإنساني فضلا عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وتشير الشهادات المروعة إلى أن أجساد النساء باتت، منذ بداية النزاع، جزءا شنيعا من ساحة المعركة. وبات الأصل الإثني، مرة أخرى، مسألة حياة أو موت. ويمكن أن يشكل العديد من هذه الأفعال جرائم حرب وجرائم خطيرة أخرى بموجب القانون الدولي. كما تُرتكب هذه الجرائم في سياق الإفلات شبه التام من العقاب وغياب المساءلة. ويضاف إلى ذلك أن الاتصالات السلكية واللاسلكية منقطعة منذ أسابيع، مما يعني أن فظائع أخرى تمر من دون أن يلاحظها أحد. ونكرر دعوتنا الملحة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى وقف الأعمال العدائية فورا واحترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين. كما نحثهما على التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان، لتحقيق العدالة للضحايا.

ثانيا، يجب أن نحسّن الحالة الإنسانية. إن الأرقام التي توضح الحالة الكارثية معروفة جيدا. وأشير أيضا إلى البيان المشترك الذي تلته غيانا بالنيابة عن وفد بلدينا بشأن التدهور السريع في الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في هذه المرحلة لا تتعدى الـ 4 في المائة. وتشير كل الدلائل إلى أن الحالة ستستمر في التدهور وأن الاحتياجات الإنسانية ستستمر في الازدياد. ولم يؤد القرار الذي اتخذته السلطات السودانية في شباط/فبراير بإلغاء الإذن بدخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود من تشاد إلا إلى تفاقم الاحتياجات. من هذا المنطلق، نرحب بإعلان السلطات السودانية هذا الأسبوع عن تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية من تشاد وجنوب السودان، وكذلك من خلال الرحلات الجوية الإنسانية، ونضغط من أجل تنفيذه على وجه السرعة. ولا يزال تسليم المساعدات عبر الحدود ضروريا لكي تصل إلى عدد أكبر من الناس. وما فتئنا ندعو الطرفين إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسيرها عبر الحدود والجبهات بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق، كما ندعو السلطات السودانية إلى الحد من العقبات البيروقراطية والإدارية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو المنظمات المحلية والمتطوعون الذين يُظهرون قدرة استثنائية على الصمود.

ثالثا، يجب أن نتوصل إلى حل دائم للنزاع عن طريق التفاوض. هناك القليل من المؤشرات على أن الطرفين يتخذان تدابير لوقف العنف. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة العاجلة إلى استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار وإلى عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المدنية للجمع بين الأصوات المتنوعة بغية تحديد أهداف مشتركة لمستقبل البلد.

إن الوقت ينفد لضمان تكامل المبادرات الدبلوماسية للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي. ولا نزال نؤيد هذه المبادرات. وينبغي للجهات التي لها نفوذ على طرفي النزاع أن تؤدي دورا مهما في إعادتهما إلى طاولة المفاوضات. ونؤيد تأييدا تاما المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان في جهوده الرامية إلى تيسير تحقيق ذلك الهدف.

لا يمكننا التزام الصمت حيال هذه المأساة الإنسانية. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته عن حماية الشعب السوداني، الذي يتوق إلى العيش في سلام. وأُذكر مرة أخرى بملاحظات ميادة عادل (انظر S/PV.9417)، آخر ممثلة للمجتمع المدني قدمت إحاطة إلى المجلس بشأن هذه المسألة، التي دعتنا إلى اتخاذ إجراء عاجل بالنيابة عن شعب السودان. ومع اقتراب شهر رمضان وتكرارا لنداء الأمين العام اليوم، فإننا نأمل أن يتمكن المجلس من توجيه رسالة قوية إلى الطرفين باتخاذ قرار يدعو إلى وقف فوري للأعمال القتالية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته إلى المجلس بشأن هذا النزاع المشؤوم والوحشي. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

كما يلاحظ الأمين العام، فقد مضى 11 شهرا من دون أي دلائل على تراجع النزاع في السودان، مما يؤجج أزمة إنسانية كارثية. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الفظائع التي يرتكبها الطرفان المتحاربان في السودان، ولا سيما الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي التي يرتكبها أفراد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في دارفور، فضلا عن عمليات القتل الجماعي للأقليات الأفريقية السوداء في مناطق مثل منطقة اردمتا.

ونطالب الطرفين ببذل المزيد من الجهد لحماية المدنيين – وليس استهدافهم – في جميع الظروف، واحترام حقوق الإنسان والامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين إدانة قاطعة التجنيد القسري المستمر والمتفشي للأطفال، فضلا عن الاغتصاب والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات البغيضة المرتكبة ضد المدنيين السودانيين. كما نحث دول المنطقة على التوقف فورا عن تزويد الطرفين في السودان بالأسلحة، في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، مما يؤجج القتال والمذابح في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في دارفور، ويذكرنا بالإبادة الجماعية التي وقعت في عام 2004.

قبل أسبوعين، قدم وكيل الأمين العام مارتن غريفيث إحاطة إلى المجلس بشأن الأثر الإنساني الناجم عن قرار السودان في 21 شباط/فبراير بإغلاق المعابر الحدودية مع تشاد. ولا نزال نطالب بإلغاء هذا القرار بالكامل. وننوه بإعلان الحكومة السودانية الموافقة على عدة طرق محدودة للوصول عبر الحدود برا من تشاد وجنوب السودان وعن طريق الجو، ولكن ذلك غير كاف. فهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بشكل عاجل لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى الفئات السكانية الأضعف في السودان. ويجب على الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق من أجل تجنب وقوع كارثة.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى لاندلاع هذا النزاع الوحشي، تكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء عاجل. يتعين علينا المطالبة باتخاذ إجراءات لتخفيف معاناة البشر بتوفير إمكانية وصول آمنة ومستدامة ودون عوائق ودفع الطرفين نحو وقف إطلاق النار. كما نحث المجلس على تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

أخيرا، تود الولايات المتحدة أن تشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم ودعمهم لشعب السودان. وبينما نتمنى لو أن الحكومة السودانية كانت قد توصلت إلى قرار مختلف بشأن البعثة، فإننا سنواصل دعم فريق الأمم المتحدة القطري بعد انسحاب البعثة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر الأمين العام على إحاطته. وتشاطره اليابان قلقه البالغ إزاء الحالة في السودان، وتكرر دعوته إلى وقف إطلاق النار لإنقاذ الشعب السوداني من المزيد من الدمار والكرب. ويجب على المجلس أن يعتمد بسرعة مشروع القرار الذي عرضته المملكة المتحدة.

وتشيد اليابان بجهود الأمم المتحدة وترحب بتعاون السودان في النقل المنظم والآمن لأعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان إلى الفريق القطري. ويشجعنا كثيرا تصميم الأمين العام القوي على استمرار وجود الأمم المتحدة في السودان.

مر عام تقريبا على اندلاع الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وكلما طال أمد الحرب، تفاقمت الحالة الإنسانية. وقد دُمر جزء كبير من الهياكل الأساسية المدنية في السودان. وأكثر من 70 في المائة من المستشفيات لا تعمل. والتحذير من خطر المجاعة ليس من قبيل المبالغة. وتعطلت الحياة اليومية للسودانيين العاديين بشكل شديد.

ولتجنب المزيد من الدمار، يجب على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقف القتال واستئناف عملية الانتقال السياسي بصورة سلمية وشاملة للجميع نحو انتخابات ديمقراطية. وترحب اليابان بمختلف المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من أجل السلام. ويجب تنفيذ تلك الجهود بطريقة منسقة. ومن هذا المنطلق، تؤيد اليابان المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، الذي يبذل مساعيه الحميدة ويدعم تلك المبادرات السياسية.

ويساور اليابان القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن دولا أعضاء تزود الطرفين بالأسلحة والأموال وتحث تلك الجهات الحكومية على الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يرمي إلى تأجيج النزاع وعدم الاستقرار.

إن إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق لـ 24,8 مليون سوداني محتاج أمر بالغ الأهمية. وتدعو اليابان بقوة كلا الطرفين إلى المشاركة على النحو المناسب في جهود التنسيق للسماح بهذا الإيصال للمساعدات الإنسانية. ولزيادة المعونة، تتسم كل من الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس بالأهمية. وتلاحظ اليابان القرار الذي اتخذته الحكومة السودانية مؤخرا بتيسير طرق إضافية لوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود، ونشعر بالقلق إزاء الصعوبة المتزايدة للعمليات عبر خطوط التماس عبر مناطق سيطرة الطرفين. وترحب اليابان بجهود فرنسا لعقد مؤتمر في باريس في الشهر المقبل معني بالحالة الإنسانية في السودان، وتدعو كلا الطرفين المتحاربين إلى المشاركة.

يواجه السودان الآن واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع نزوح 7,6 ملايين شخص. ويجب أن نواصل التصدي لخطر امتداد رقعة النزاع إقليميا إلى جيران السودان، الذين يستضيفون اللاجئين بسخاء على الرغم من التحديات التي يواجهونها.

ويجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. فالهجمات ضد المدنيين والعنف الجنسي والجنساني وحملات تجنيد الأطفال، هي انتهاكات واضحة لتلك الالتزامات. ويجب أن يتوقف على الفور نهب مستودعات المعونة الإنسانية والاعتداء على العاملين في المجال الطبي وموظفي المعونة.

في الختام، أؤكد مجددا التزام اليابان تجاه أبناء الشعب السوداني وتطلعهم إلى السلام والديمقراطية. ونظرا لظروفهم العصيبة، فليس هناك لحظة نضيعها. ويتحتم على طرفي النزاع والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية المعنية أن تتعاون بشأن إيجاد استراتيجية قابلة للتطبيق لإبعاد السودان عن حافة الهاوية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان)**:** السيد الرئيس، أود في البدء أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ونؤكد لكم استعدادنا للعمل معكم في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ونشكر الأمين العام على إحاطته الضافية والوافية والكافية التي تقدم بها وعلى تقريره المعروض على المجلس. ويسرنا ترحيب الأمين

العام بقرار حكومة جمهورية السودان السماح بعبور الإغاثة والإجراءات والتدابير التي اتخذناها مؤخرا وأحطنا المجلس بها علما وإسكات صوت البنادق ووقف تدفقات الأسلحة والتدفق المستدام غير المنقطع للإغاثة الإنسانية وتوفير الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية وغيرها من المسائل التي شملتها إحاطته. ونشكر كذلك المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، على جهوده الدبلوماسية التي بذلها خلال الأشهر الماضية. ونتطلع إلى الارتباط الإيجابي به ودعم جهوده لكي يؤدي دورا رئيسيا في إنجاح الجهود الدبلوماسية من أجل وقف الحرب في السودان. وأرحب بكلمة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، التي قدمها نيابة عنهم الممثل الدائم للجزائر عمار بن جامع، وما ورد فيها من مقترحات بنَّاءة.

فيما يتعلق بالوضع الإنساني وحماية المدنيين، أود أن أكون أمينا معكم فيما أريده. لقد وفرت مقررات منبر جدة – وتحديدا إعلان المبادئ في 11 أيار/مايو 2023 وتفاهم أيار/مايو 2023 والتزامات 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بخصوص المساعدات الإنسانية – الإطار العملي القادر على تلبية متطلبات تقديم المساعدات لمتضرري الحرب.

وهنا، أود أن أذكر أن رئيس مجلس السيادة الانتقالي، السيد عبد الفتاح البرهان، قد أرسل إلي رسالة الآن يرحب فيها بمناشدة الأمين العام وقف العمليات العدائية خلال شهر رمضان، على النحو الذي التزمت به حكومة السودان في مقررات منبر جدة في نيسان/أبريل 2023. ولكنه يطلب إلى المجلس توضيح كيفية تنفيذ ذلك بالنظر إلى أن قوات الدعم السريع لا تزال في البيوتات وفي المساكن وفي الديار ولا تزال تشن هجماتها المتوالية على المواطنين في الجزيرة وغيرها مما عرفه المجلس. ولذلك، على كل من يريد أن يُدخل هذه المناشدة حيز العمل أن يأتينا بآلية تنفيذية لوقف الأعمال العدائية، وهو ما سيرحب به السودان.

وقد حددت وثيقة جدة الالتزامات التي وقع عليها وفد حكومة السودان في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن مسارات توصيل وتأمين المساعدات الإنسانية ووسائل حماية العاملين في الأنشطة الإنسانية. ويؤكد السودان مجددا على التزامه الكامل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمتأثرين بالحرب. كما تؤكد حكومة السودان حرصها على معالجة الأوضاع الإنسانية التي أفرزتها الحرب، وهي حالة استثنائية نتج عنها الكثير من التعقيدات والتحديات الأمنية المعروفة. وقد ظهر هذا الحرص والاهتمام بشكل عملي من خلال خطوات وآليات محددة. فقد تم إنشاء لجنة عليا لمعالجة الوضع الإنساني برئاسة وزير الرعاية الاجتماعية ومفوض عام العون الإنساني بجانب سفراء ودبلوماسيين أوفدتهم وزارة الخارجية للعمل ضمن عضوية هذه اللجنة.

وعملت حكومة السودان على تيسير وتسريع إيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين والمتضررين واتخذت من التدابير والآليات ما يكفل إزالة الكثير من العوائق الإجرائية ومنحت التأشيرات لدخول العاملين في المجالين الطبي والإنساني، كما سهلت تخليص الشحنات الغذائية والطبية. ويمكن القول بأن الإجراءات المتعلقة بالتأشيرات سارت بصورة جيدة رغم ظروف الحرب وتعقيدات الوضع وانهيار البيروقراطية. لقد تأمين وصول القوافل الإنسانية بصورة منظمة وآمنة إلى ولايات دارفور انطلاقا من بورتسودان وإلى كوستي ومنطقة جنوب النيل الأبيض وصولا إلى الفاشر، حاضرة ولاية شمال دارفور، ليتم توزيع المواد الإغاثية والطبية إلى بقية ولايات دارفور. واشترت حكومة السودان المؤن والمواد الغذائية الممثلة في القمح والأرز والدخن والزيوت من الأسواق المحلية في غرب دارفور لدعم ومساعدة اللاجئين السودانيين في شرقي تشاد. واستقدمت الحكومة مجموعة من الأطباء والكوادر الصحية في مختلف التخصصات من ولايات دارفور إلى شرق تشاد للمساهمة في علاج الحالات الطبية للاجئين السودانيين بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التشادية.

أما عن انسياب المساعدات الإنسانية، فقد تم تسهيل إجراءات الحركة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية. فأصبح إخطار التحرك يتم الموافقة عليه في اليوم نفسه. وفي إطار جهود حكومة السودان في تسهيل وانسياب العمليات الإنسانية، تم تكوين آليات

تنسيقية من شأنها تسهيل دخول وحركة المساعدات الإنسانية للمتأثرين من تداعيات الطوارئ الحالية. وكان أبرزها تكوين اللجنة الوطنية المشتركة للطوارئ الإنسانية برئاسة عضو مجلس السيادة الانتقالي وعضوية معظم الوزراء والجهات ذات الاختصاص مع تكوين آلية فنية لمتابعة المهام التنفيذية والميدانية ووضع الحلول اللازمة لانسياب دخول المساعدات الإنسانية وقد ساهمت بشكل كبير في إزالة التحديات التي تواجه العمل الإنساني.

لقد تم اعتماد إجراءات المسار السريع لإنجاز المعاملات، من تخليص جمركي وضريبي وكل الإجراءات الأخرى، ويتم استلام المساعدات مباشرة وفور وصولها للموانئ أو المطار وشحنها إلى الولايات المستهدفة والمتأثرة على أن يتم تكملة الدورة المستندية لاحقا. تم توفير المعلومات والإحصاءات والبيانات للجهات المانحة والتي من شأنها أن تساهم في استقطاب المزيد من العون وتساعد في عمليات التخصيص والتوزيع على المتأثرين والنازحين.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، تم عقد الملتقى التنويري في بورتسودان بشأن عمليات الاستجابة الإنسانية في حالة الطوارئ الراهنة، الذي ساهم في استمرار التنسيق المحكم مع المجتمع الدولي في العمل الإنساني للوصول إلى تصور مشترك حول كيفية إدارة العملية الإنسانية في السودان والمساهمة في وضع مقترحات لتسهيل وتسريع العملية الإنسانية وتذليل العقبات والتحديات.

تم تفعيل عمل مجمع الإجراءات الموحد والذي يضم كافة الأجهزة الحكومية ذات الصلة بنظام النافذة الموحدة لتسهيل الإجراءات الإنسانية للمنظمات والكوادر والأطقم العاملة في مجال العمل الطوعي والإنساني. وتم إنجاز أكثر من 900 14 إجراء إداري وفني لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية على المستوى الولائي والاتحادي في عام 2023. لقد تم إنشاء اللجنة المشتركة للأجانب، وهي لجنة مكونة من الجهات ذات العلاقة بتسهيل إجراءات دخول الأجانب للعمل بمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الطوعية. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل راتب ومتوسط التأشيرات التي تمنحها في الأسبوع 60 تأشيرة. وقد بلغ عدد التأشيرات التي تم منحها في عام 2023 حوالي 670 تأشيرة. وعادة تُرجئ طلبات المنظمات للمراجعة وذلك لعدم اكتمال المعلومات المطلوبة، مثل المعلومات الخاصة عن جهة القدوم وذلك لإرسال الموافقة لسفارة السودان المعنية.

لقد تم توفير الحماية اللازمة لتأمين مخازن ومستودعات المساعدات الإنسانية الخاصة بالمنظمات لتفادي عمليات النهب والسرقة عبر التنسيق المشترك والتشاور المستمر بين كل الأطراف ذات الصلة. وتم إعفاء واردات العمل الإنساني من كافة الرسوم الجمركية والضريبية وغيرها، والتي قدرت بحوالي 360 مليون دولار حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

إن التحديات الإنسانية التي تواجه العمل الإنساني بالبلد تتمثل في انحسار الدعم والتمويل والوفاء بتنفيذ الالتزامات الدولية، حيث إن المعونات الإنسانية المقدمة من قبل المجتمع الدولي التي تدفقت منذ نهاية العام 2023 وحتى بداية السنة الجديدة كانت شحيحة للغاية، في مقابل زيادة الأزمة الإنسانية وازدياد أعداد النزوح المركب بعد الاعتداء الآثم الذي شنته ميليشيات الدعم السريع على مدينة ود مدني. ويمكن تلخيص التحديات كالتالي: انحسار الموارد الكافية للتدخلات الإنسانية؛ وضعف إحكام التنسيق بين شركاء العمل الإنساني؛ وكيفية التحول من الإغاثة إلى التعافي وإعادة الإعمار؛ وإعمار مناطق العودة الطوعية وتوفير الخدمات الأساسية؛ وتفعيل آليات لاستقطاب الدعم المحلي والإقليمي والدولي؛ وتوجيه موارد العمل الإنساني وفق خارطة الاحتياجات الإنسانية.

أما بشأن العواقب الإنسانية المترتبة على حالة ما بعد 15 نيسان/أبريل 2023، حسب توزيع السكان المتأثرين حسب الحاجة وفقاً للقطاعات الجغرافية، فإن المنطقة الوسطى التي تسيطر عليها فرق الدعم السريع وتشن منها الحملات المتوالية هي الأكثر احتياجاً بنسبة 33 في المائة. أما بشأن مؤشرات مجموعات المتأثرين، فإن 8 مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية فورية ماسة، منهم 7 مليون نازح و 1,1 مليون لاجئ. ومع ذلك، ويبلغ حجم الفجوة

بين الحاجة الإنسانية الفعلية والمساعدة المتلقاة 68 في المائة، مما يعني أن 12 مليون شخص سيكونون خارج خريطة تغطية المساعدة الإنسانية، بعجز قدره 1,7 بليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية المعدلة لعام 2023.

ومن أجل تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، بذلت حكومة السودان جهوداً في سبيل ذلك منها، كما ذكرت، إعفاء جميع المساعدات الإنسانية من الرسوم الجمركية، وتوفير النقل المجاني لكافة أنواع المساعدة الإنسانية إلى الولايات، وتسهيل أكثر من 12 ألف إجراء لوجستي وتقني، وتوفير مستودعات مجانية مع الحماية اللازمة. وعلاوة على ذلك، تم تطبيق المزيد من التسهيلات وتسريع الإجراءات لإصدار تأشيرات للمسؤولين التنظيميين والإنسانيين من خلال تنسيق وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وإصدار التأشيرات بشكل فوري.

وبعد 15 نيسان/أبريل 2023، هناك أكثر من 7 مليون شخص في ولاية الجزيرة، 4 مليون شخص منهم نازح داخل الخرطوم نفسها. وتواجه المجتمعات المحلية المضيفة ضغوطاً هائلة، حيث أدت مشاركة الموارد إلى النقص في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي سياق ما سبق، كانت مبادرة الحلول المستدامة الأممية للنازحين مصممة لاستهداف 7 مليون نازح في السودان وجنوب السودان على حد السواء، ولكن الوضع الحالي يجعل هذا الرقم غير حقيقي. ووفقاً لتقرير بعثة تقصي الحقائق، تظهر الإحصائيات في الولايات المتأثرة، حتى نوفمبر/تشرين الثاني، نزوح إجمالي 11.6 مليون شخص، حيث ثبت أن ولايات الجزيرة والنيل الأبيض والشمالية تستضيف أكبر عدد من السكان النازحين وأنها هي الأكثر تأثرا.

أما بشأن الوضع الإنساني، من الواضح تدني مستوى الوفاء بالتعهدات المالية، بواقع 1,5 بليون دولار، وبلغت نسبة الوفاء 30 في المائة. ويتطلع مؤتمر المانحين لدعم اللاجئين والنازحين الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير الماضي إلى أن يوفي الشركاء بتعهداتهم التي تبلغ قيمتها 4 بليون دولار. ونشير إلى أن عدد النازحين في الداخل زاد بشكل كبير نتيجة لعمليات الترويع والعنف الممنهج الذي تمارسه ميليشيات الدعم السريع، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة وآخرون في مداخلاتهم. فقد كان عدد سكان مدينة ود مدني 7 مليون نسمة قبل هجوم ميليشيات الدعم السريع في كانون الأول/ديسمبر. إن ذلك الهجوم واستمرار انتهاكات الميليشيات في قرى الجزيرة في وسط السودان فاقم من درجة المعاناة وتشتت المواطنين الذين تلاحقهم عمليات الاستهداف والقتل والترويع. أن مبادرة الحلول المستدامة بحاجة إلى مراجعة.

أما بشأن اللاجئين، وهو ما أغفله التقرير، وعلى الرغم من المزاعم من بعض الدول المجاورة أن معظم اللاجئين القادمين منها عادوا إلى بلدانهم بعد الحرب، إلا أن الواقع والإحصاءات الرسمية تؤكد أن السودان لا يزال يأوي أكثر من مليون لاجئ، شاركت فئات منهم في المجهود الحربي لميليشيات الدعم السريع، وهم ينتشرون في ولايات الجزيرة وسنار والنيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر النيل والقضارف والشمالية وكسلا والبحر الأحمر.

وقد أحيط السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، خلال زيارته للسودان في نهاية كانون الثاني/يناير 2024، علماً بأن السودان يستضيف حالياً لاجئين من 20 دولة عربية وأفريقية وآسيوية. وبالانتقال إلى الشاغل الذي عبرت عنه بعض الوفود فيما يتعلق بإغلاق المعبر الحدودي بين تشاد ودارفور، ظلت الحدود السودانية التشادية لفترة طويلة، منذ بداية الحرب، مسرحاً لأنشطة تهريب السلاح والبشر والمرتزقة وكل أشكال الجرائم العابرة للحدود، مما دفع بالبلدين في وقت سابق لتشكيل قوات مشتركة لتأمين الحدود. ولكن بعد اندلاع الحرب، أصبحت هذه الحدود خط الإمداد الأول لميليشيات الدعم السريع لإمدادها بالسلاح والمؤن والمرتزقة لتواصل حربها وانتهاكاتها، وهذا ما وثقته تقارير خبراء الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإعلام الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان.

إن السودان يواجه حرباً مدعومة من عدة دول ومقاتلين ومرتزقة جلبوا من قارات مختلفة، من بينها بعض دول الجوار. وهذا يشكل ضغطاً غير معهود على الأمن القومي السوداني لمراجعة المعبر

الحدودي الغربي بين تشاد ودارفور، مع إمكانية إيجاد بديل وفتح معابر ومسارات جديدة، إضافة إلى بورتسودان وجنوب السودان، وابتكار فكرة نقاط الإغاثة المتنقلة وتعدد مراكز الإيواء في بقية الولايات، بدلاً عن تركيز الإغاثة في مركز واحد سيصاب بالشلل إذا تعرض لهجوم من قبل الخارجين عن القانون. وقد تم حاليا مراجعة إغلاق هذا المعبر. إن الهجمات المتكررة التي تستهدف المواطنين بشكل متعمد أجبرت قطاعات كبيرة منهم على التصدي لذلك العدوان الممنهج، الأمر تم التعبير عنه في شكل ممارسة جماعية لحق الدفاع عن النفس، والتي تبلورت في مقاومة شعبية مسلحة بشكل عفوي وتلقائي. ولم يتم ذلك بدوافع عسكرية أو إثنية أو سياسية، بل تمسكاً بحقوق الإنسان وحق الحياة. وتشرف القوات المسلحة على ذلك بشكل قانوني صارم، وفي بعض الدول توجد جيوش دفاع شعبية تكون على أهبة الاستعداد في حالات العدوان.

فيما يتعلق بالأحداث بعد 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي استهدفت مدينة ود مدني ومركز العمليات الإنسانية، والتي كانت تستضيف أكبر تجمع للنازحين بسبب الحرب، وعلاوة على قتل عشرات المدنيين الأبرياء وتهديد حياة العاملين الإنسانيين ومنعهم من أداء واجبهم، استولت الميليشيات على أكبر مستودعات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي ونهبت أغذية تكفي لأكثر 1,5 مليون مواطن. ولا يزال عدوانها يستهدف 70 قرية ومدينة في الجزيرة، وقد قتلت الآلاف من القرويين العزل وعددا من الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية. ونتج عن هذا العدوان أن ولاية الجزيرة التي كانت أكبر مصدر منتج للغذاء في السودان أصبحت الآن في حاجة للمساعدات الغذائية. وقد تسبب ذلك في توسيع الفجوة الغذائية التي تحدثت عنا بقية الوفود.

ختاما، السيد الرئيس، بعد اجتماعي يوم الاثنين الماضي 4 آذار/مارس مع السيد مارتن غريفيث واستعراضي معه الخطة الجديدة التي لقيت منه القبول وأشاد بها الأمين العام وأشادت بها وفودكم، وأثناء تأهبه لزيارة السودان، أفادت وزارة الخارجية المنسق الأممي المقيم للشؤون الإنسانية يوم 5 آذار/مارس بالخطوات التالية: فتح مسار بورتسودان – عطبره – الدبه – مليط – الفاشر؛ دخول الإغاثة بالمعبر الحدودي بين تشاد وغرب دارفور عبر معبر الطينة بشكل مؤقت لإدخال 237 شاحنة مساعدات إنسانية؛ فتح معابر من جمهورية مصر العربية عبر طريق البحر الأحمر إلى بورتسودان عبر وادي حلفا – دنقلا؛ فتح معبر من دولة جنوب السودان عبر الطريق النهري والبري بين كوستي والجبلين والرنك في جنوب النيل الأبيض؛ الموافقة على استخدام مطارات مدينة الفاشر والأبيض وكادقلي عند تعثر النقل البري للإغاثة.

ثم يتم التنسيق الكامل مع الأجهزة المختصة في الدولة والاتفاق مع دول الجوار، وتكون لوزارة الخارجية الإشراف المباشر على التزام المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية وفق الإجراءات وما يكفل احترام سيادة السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.